رأي القدس

تفجيرات لبنان وتوقيتها

■ عادت التفجيرات لتثير حالة من الرعب في لبنان بعد فترة هدوء قصيرة خلت من اعمال الاغتيال لمصلحة الاعتصامات والجدل السياسي بين لوردات الحرب اللبنانيين من مختلف الاتجاهات والانتماءات الطائفية والفكرية.

التفجيرات استهدفت هذه المرة حافلتين في منطقة «عين علق» اللبنانية المسيحية مما ادى الى مقتل ثلاثة اشخاص على الاقل واصابة عشرين آخرين بجروح في رسالة سياسية واضحة المعالم، تقول مفرداتها ان البلد مقدم على مرحلة جديدة من عدم الاستقرار.

ما يميز التفجيرات الاخيرة هذه عن اعمال العنف السابقة التي اجتاحت لبنان على مدى العامين الماضيين، ومنذ اغتيال السيد رفيق الحريري رئيس الوزراء الاسبق، انها استهدفت مواطنين عاديين، وفي منطقة بكفيا حيث مسقط رأس الرئيس اللبناني الاسبق امين الجميل.

اعمال العنف السابقة استهدفت اغتيال سياسيين بارزين من امثال السيد الحريري ومروان حمادة وبيار الجميل وجبران تويني وجورج حاوي والصحافي سمير قصير، ولكن يبدو ان الجهات التي تقف وراء عمليات التفجير هذه غيرت اسلوبها وربما استراتيجيتها، من خلال نقل التفجيرات الى الشارع اللبناني، وربما المسيحي منه على وجه التحديد، على امل اذكاء نار الصراع، ونقله من ميادينه السياسية الى العسكرية، وبما يؤدي في نهاية المطاف الى الحرب الاهلية على غرار ما حدث في منتصف السبعينات من القرن الماضي.

لبنان يعيش حالياً حالة من الاستقطاب السياسي غير مسبوقة، حيث يحاول طرفا الصراع، المعارضة والحكومة، تعبئة الانصار في ظل احتقان متضخم ينتظر عود ثقاب على شكل حادثة معينة لكي ينفجر بشكل صدامات دموية.

الحرب الاهلية الاولى انفجرت بعد تفجير حافلة في منطقة عين الرمانة راح ضحيتها عدد من الابرياء الفلسطينيين واللبنانيين، واستمرت منذ منتصف السبعينات وحتى اوائل التسعينات من القرن الماضي. وربما ليس من قبيل الصدفة ان تحدث التفجيرات الاخيرة في حافلتي للركاب وفي منطقة مسيحية ايضاً.

التوقيت يحظى دائماً باهمية خاصة بالنسبة الى المحللين المتابعين للشأن اللبناني، وحدوث انفجارين امس قبل يوم من مرور الذكرى الثانية على اغتيال الراحل الحريري يصب في الاطار نفسه، ويؤشر الى الجهات التي تقف خلفها.

مأساة لبنان ما بعد الحرب الاهلية الاولى بدأت في رأي الكثيرين باغتيال السيد الحريري وتضخمت بعد سعي الحريريين لمعرفة قتلته، والقصاص منهم من خلال محكمة دولية رأت فيها اطراف لبنانية اخرى معارضة مؤامرة لاغراق لبنان، وربما سورية ايضاً، في مسلسل دموي غير معروف النهايات.

اطراف خارجية عديدة استغلت حالة الاستقطاب اللبنانية الحالية، الامر الذي حول البلد الى ساحة حرب للاستخبارات العربية والاجنبية المتعددة، ولذلك بات من الصعب معرفة الجهات التي تقف خلف هذه التفجيرات، وان كان من السهل معرفة الاهداف المرجوة منها، وابرزها زعزعة استقرار لبنان، وخلط الاوراق فيه، وبث الرعب في نفوس مواطنيه وسياسييه على حد سواء.

وعندما تحذر الحكومة البريطانية رعاياها من الذهاب الى لبنان الا في حالة الضرورة القصوى، وعندما يبدأ الكثير من اللبنانيين بحزم امتعتهم استعدادا للرحيل الى المنافي الآمنة مرة اخرى، فانه ليس من الصعب قراءة المستقبل القاتم لهذا البلد الجميل، وشعبه الخلاق.

استهداف ايران.. سيناريو سيئ ومُخرج أسوأ

احمد الابراهيم *

■ إشتهرت أمريكا بإنتاجها أكثر الأفلام حبكة وإبهارا في تاريخ السينما العالمية، لكن الجيل الجديد من المخرجين من أمثال الرئيس بوش لا يستطيعون حبكة فيلم مقنع للرأي العام الداخلي عدا العالمي، فالذريعة الجديدة للتسخين مع إيران والتي تقول بأنها زودت المليشيا الشيعية في العراق بأسلحة ايرانية وان هذه الأسلحة قتلت حتى الآن ما يقارب مئة وسبعين جنديا أمريكيا فأمر لا ينطلي على طلاب في الابتدائية، كما كانت الذرائع لشن الحرب على العراق واهية لدرجة أنه لم يستطع أن يصدقها حتى أصحابها فانقلب عليها كولن باول وزير الخارجية السابق رغم أنه من ساهم في ترويجها. فالمقاومة العراقية لم تعرف بشيعيتها حتى الآن وإنما الرصيد الاضخم فيها للمقاتلين السنة كما تقول صحيفة «الاندبندنت» البريطانية والذين انخرطوا فيها أول أيام الاحتلال، ثم إن ما يطلقه وزير الدفاع من تصريحات تقول بأن واشنطن لا تعتزم استهداف طهران بعمل عسكري ولا تمضي ثماني وأربعون ساعة لتبرز مثل هذه التسريبات التي تقول باستخدام أسلحة ايرانية ضد الامريكيين امر يثير الريبة.

فاذا كان روبرت غيتس صادقا فيما يقول فان ذلك يعني بلا شك ان امريكا في لحظة خور وضعف لا مثيل لها لدرجة ان دماء جنودها في العراق اصبحت بسعر الماء ولا ينبغي الثأر لها كما عودتنا الادارة الامريكية برد الصاع صاعين، كالهبة التي هبتها بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) انتقاما لدماء من قتل في هذه الهجمات ودمرت فيها بلدين يتمتعان بالسيادة والامن والاستقرار، فهل هذه دماء من قتل في الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) دماء حقيقة ودماء مئة وسبعين جنديا لا تعني شيئا؟ والا فما الذي يعنيه أن أقتل أبناءك وأُفشل مشروعك الاستراتيجي في العراق والذي وضعت فيه كل رهانك وخسرت عليه مئات المليارات من الدولارات من أموال دافعي الضرائب والجبايات من هنا وهناك وأنت لا تريد ان ترد إلا بالطرق الدبلوماسية، تهذيب لم نعهده عن الادارة الامريكية والا فان وزير الدفاع يحاول ان يغطي شمس الحقيقة المتمثلة بالحشد العسكري ضد إيران بورقة توت.

وإذا تغافلنا عن مسألة الحشد العسكري في الخليج فإن جميع المعطيات تشير إلى أن واشنطن وصلت الى مرحلة متقدمة من الحرب النفسية والاعلامية غرضها خلط الأوراق على طهران وتشتيت انتباهها عبر مثل هذه المواقف المتناقضة، ولن نستغرب في المستقبل القريب اعذارا جديدة وتبريرات لا تجد من يستسيغها خصوصا أنّ الجهد العسكري في التعبئة يصل الى مرحلة يستحيل بعدها وقف الحرب.

وما يتبدى جليا أنه جاء دور الشيعة لأن يلعبوا دور الرجل السيئ في العراق حسب المضامين الأمريكية بعد أن كان هذا الدور طوال السنوات الاربع الماضية منوطا بالسنة، ويروي لي صديق امريكي من اصل عراقي أثر التعبئة في الرأي العام الامريكي من قبل وسائل الاعلام الامريكية فيقول ان ابنه سأله الى أية طائفة ينتمون الى السنة ام الشيعة، فقال له بانهم من السنة عندها انبهر الصبي واجاب والده:

«Hoo... Hoo.. we are bad».

* كاتب عراقي يقيم في دبي

السياسة والدين عندما يستخدمان لقتل الامة

د. سعيد الشهابي *

■ السياسة والدين، عنصران جوهريان في الاحتقان الامني والاجتماعي الذي يسود العالم الاسلامي اليوم. فكلاهما قادران على توحيد الصف والموقف، وكلاهما مؤهلان لاحداث الفرقة والتمزق. ويتضمن جوهر كل منهما عناصر الائتلاف والاختلاف معا. فان قيل ان الأزمة في العراق سياسية أمكن توفير كم هائل من الأدلة لدعم تلك المقولة، وان قيل انها ذات طابع ديني فهناك من الأدلة ما يكفي. وحتى في فلسطين، فالخلاف بين منظمتي حماس وفتح سياسي - ديني ايضا، لان حماس تنطلق في رفضها الاحتلال الصهيوني على اسس دينية، وتشعر ان التزامها الاسلامي لا يسمح لها بقبول الاحتلال. واذا كان هناك اتفاق بين الناس على ان السياسة مسؤولة عن الحروب بين الامم والتوترات الامنية داخل الاوطان، فان موقع الدين في الخلافات الفكرية والصراعات الدموية ليس واضحا بالدرجة نفسها. وربما سبب ذلك ان السياسة معنية بشكل مباشر بشؤون الناس وحقوقهم ونمط ادارة بلدانهم، بينما يفترض في الدين عادة ان يكون شعورا داخليا يدفع للتقوى والعدل والروحانية، وبالتالي يفترض ان يكون عامل تنقية للنفس والاهواء، ليصبح عنصرا مهما في الاجتماع البشري. غير ان الملاحظ في تطورات الاوضاع في العالم الاسلامي تداخل العنصرين بشكل واضح ومتين، بحيث يصعب تفكيك المعادلات السياسية بدون الاستعانة بالتكوين الديني للمجتمع او الهوية العقيدية للعناصر السياسية. ولكن ثمة فرقا جوهريا بين العنصرين، وهو ان الدين الفطري يتسم بالنقاء والطهر والروحانية، ويدفع اهله، ان صدقوا في انتمائهم اليه والتزامهم بمبادئه ومثله، للانسلاخ من القيم الدنيوية والتحلي بأرفع القيم الروحية والأخلاقية. فالأخلاق تمثل جوهر الدين وبدونها لا يكون الدين دينا، برغم انها لا تحظى عادة باهتمام اهل الدين دراسة وتفعيلا. فاذا كانت هناك ممارسة دينية قاصرة عن الحفاظ على حقوق الناس وضمان أمنهم ومعتقدهم، فليس ذلك بسبب الدين ونصوصه وقيمه، بل نتيجة قصور القائمين عليه.

ليس الهدف هنا الخوض في مناقشات فكرية حول السياسة والدين، بل محاولة استقراء الاوضاع التي تعصف بالمنطقة للتعرف على دور هذين العنصرين في ادارة هذه الاوضاع، وتعقيدها او حلحلتها. في البداية يجدر القول بعدم وجود مجتمع بشري تنعدم فيه الحالة الدينية. غير ان الحضور الديني فيه قد لا يستتبعه تمازج مباشر مع الممارسة السياسية. مع ذلك تبقى ثمة قوة مختزنة مرشحة للنهوض في الوقت الملائم لتوجيه الممارسة السياسية. فمثلا عندما كان الاتحاد السوفياتي في ذروة قوته، استطاعت الايديولوجية الشيوعية قمع الحضور الديني على الساحة السياسية، واختصر حضوره في اماكن عبادية محدودة يؤمها كبار السن من المسيحيين والمسلمين. وما ان لاحت مؤشرات التغيير، وبرزت بوادر تفتت الكيان السياسي العملاق، حتى اصبح الدين قوة فاعلة في السياسة المحلية، فاذا بالكنائس تنتعش مجددا، واذا بالمسلمين ينهضون لاستعادة هويتهم الدينية، ويطالبون بالحقوق التي سلبت منهم على مدى سبعة عقود سابقة. وبسقوط الاتحاد السوفياتي، اصبحت الكيانات المكونة له سابقا ذات اتجاهات سياسية - دينية واضحة. فدول البلطيق اظهرت هوياتها المسيحية ونشطت فيها دور العبادة وحددت انتماءها المسيحي بدون مواربة. بينما انتشرت في جمهوريات آسيا الوسطى ظاهرة الانتماء الاسلامي على نطاق واسع. فأصبحت دول مثل اذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وغيرها تستعيد هويتها الدينية، وتحتضن حركات اسلامية فكرية ومسلحة. وبعد عقود من القمع، أصبحت الشيشان تمثل تحديا جديدا لروسيا، على نمط يقترب من النمط الافغاني في الثمانينات. الاتحاد السوفياتي كان يمثل نظاما فيدراليا محكوما بسلطة مركزية قوية استطاعت قمع الظواهر الدينية واحتواء القوميات في اطار نظام ايديولوجي علماني يحاصر الفكرة الدينية ويسعى لتجميع طيف من الاقوام المتباينين في اديانهم واعراقهم، ضمن منظومة سياسية ايديولوجية لم يشهد العالم لها مثيلا في العصر الحديث. هذا النمط السياسي المتميز استطاع البقاء على مدى سبعة عقود، ولكنه كان يحمل تناقضات داخلية، فكرية وعقيدية وادارية، ادت الى تداعيه وسقوطه، وقيام انظمة جديدة بديلة، لن يكون بالامكان اعادة لملمتها في منظومة سياسية فاعلة. وقد فشلت المحاولات التي طرحت لاستبدال الاتحاد السوفياتي بمنظومة «الدول المستقلة» التي لم تتحول الى كيان بديل فاعل.

والسؤال هنا: من الذي يستغل من؟ بمعنى هل الساسة هم الذين يحركون العامل الديني في بلدانهم؟ ام ان اهل الدين هم الذين يسعون لتحريك اوضاع بلدانهم على اسس دينية وباندفاع عقيدي؟ وعلى وجه التحديد: من الذي يضع اجندة العمل السياسي خصوصا في بلداننا العربية التي اصبحت تعاني من اضطراب سياسي وامني غير معهودين؟ هل الساسة هم الذين يستغلون الدين؟ ام ان اصحاب العقائد هم الذين يسيسون الدين؟ هذه التساؤلات تطرح هنا في محاولة للتعرف على ديناميكية التغيير المفروضة على هذه البلدان، والتي اصبحت غير محكومة بانماط واضحة من نظم التغيير وتوجهاته واهدافه. والخشية ان تكون هذه البلدان سائرة على الطريق الى المجهول، وما يستتبع ذلك من مخاطر كارثية على هذه الاوطان. هناك الآن صراع بين «العلمنة» و«الأسلمة»، ولكن هل حقا ان الانظمة العلمانية التي تحكم دول المنطقة «علمانية» ام انها تستغل الدين لخدمة قضاياها السياسية؟ ولكي تتضح الصورة أكثر يمكن صياغة التساؤل على النحو التالي: لماذا بادر بعض الانظمة العربية للتنظير لمقولة «الهلال الشيعي» مع علمه انها مقولة لن تتوفر الامكانات الموضوعية لقيامها؟ أليس ذلك محاولة لاستغلال الدين من اجل خدمة السياسة التي يتبناها؟ كان المتوقع ان تبادر تلك الانظمة لتعميق الشعور القومي والتحرري لدى شعوب المنطقة، وليس اثارتها بطرح افتراضات ذات طبيعة دينية تعمق حالة البلبلة والتوتر كما هو الوضع عليه الآن. أوليس هذا الطرح محاولة من انظمة غير دينية لحماية انفسها باستغلال المشاعر المذهبية لدى شعوبها؟ ولماذا تنفق انظمة محددة جزءا من الاموال النفطية الهائلة لترويج مذهب فقهي واحد يكفر غيره من المسلمين، في الوقت الذي لا تمارس هذه الانظمة فيه فكرة مقاومة القوى الاجنبية، ولا تواجه فيه المحتلين الصهاينة، ولا تروج مقولات الاستقلال عن الغرب خصوصا الولايات المتحدة؟ فعندما يصبح الساسة «دينيين» أكثر من علماء بلدانهم ومريدي المشروع الديني، يتضح ان للساسة دورا كبيرا في استغلال الدين لاهداف سياسية بعيدة عن مقاصد الدين والشريعة. والامر نفسه ينطبق على القطاع الديني الذي يعلن بوضوح رغبته في اقامة «الخلافة الاسلامية». فهل هؤلاء جادون في اقامة الحكم الاسلامي الحقيقي في بلدانهم؟ وهل تنسجم اساليبهم مع نقاء اطروحة الاسلام وقيمه؟ وماذا عن تحالفاتهم مع جهات معروفة بعدائها للمشروع الاسلامي من الذين اقاموا انظمة حكم مفرطة في العلمانية؟ وماذا تعني محاولات الالتفاف على المفارقات العقيدية لدى بعض الحلفاء من اجل ضمان الدعم المالي والامني والسياسي من قبل النظام السياسي العلماني؟ وأين الخطوط الفاصلة بين «الاستنصار» للمشروع والتحالف غير المقدس مع القوى التي تتبنى اطروحات مناوئة بشكل جوهري للمشروع الاسلامي؟ ثم ماذا يعني «تكفير» من يختلف في بعض فروع الدين، بينما يتم التحالف مع من لا يعتقد بـ «حاكمية الاسلام» اساسا، ويعتقل النشطاء الاسلاميين، حتى وان كانوا يمارسون نشاطاتهم علنا بأساليب سلمية هادئة؟ ففي مصر مثلا يعتقل رموز الاخوان بالمئات، ويحاكمون، ليس بالتهم التقليدية المعروفة كالتخطيط لاسقاط نظام الحكم بالقوة، بل لانهم يمارسون دورا سياسيا ضمن نصوص الدستور.

اشكالية التداخل بين السياسة والدين لها مصاديق كثيرة في عالم السياسة العربي والاسلامي. في الاسبوع الماضي اثيرت في العاصمة البريطانية اشكالية حول محتويات مناهج المدارس الاسلامية، وبالخصوص اكاديمية الملك فهد، بدعوى ان بعضها ينص على وصف النصارى واليهود بأوصاف لا تليق. وبعد نفي اولي من ادارة الاكاديمية، اعلن مسؤولوها حذف نصف صفحة تشير الى ذلك. جاء ذلك على خلفية الاتهامات التي وجهتها الادارة الامريكية في اعقاب حوادث 11 سبتمبر باحتواء مناهج التعليم لدى المدارس الدينية في السعودية وباكستان، مفاهيم تؤدي الى تطرف الشباب. وقد تعاطت حكومتا الدولتين مع تلك الاتهامات بشكل جاد، لاحتواء الموقف ومنع استغلال ذلك للترويج ضد انماط الحكم فيها. غير ان اشكالية تكفير المسلم الآخر ما تزال قائمة، ولعلها في صلب الازمة الطائفية التي تعصف بالمنطقة وتهدد نظمها الاجتماعية والدينية بالتدمير. وثمة ملاحظة قيمة طرحها الازهر الشريف في هذا الجانب. هذه الملاحظة ان الازهر رفض مبدأ تكفير المسلمين ومن بينهم الشيعة، مؤسسا موقفه على أسس دينية، ولكنه استدرك قائلا ان للسياسة دورا في ذلك التكفير وما يصاحبها من فتن داخلية. هذه الاشارة تؤكد التداخل بين السياسة والدين، والممارسات الاستغلالية للدين، بتفصيلاته وتشعباته الفقهية والمذهبية، لدعم مواقف سياسية محددة. وما دامت المشكلة سياسية بشكل اساسي، فمن الصعب احتواؤها من خلال الحوار الفقهي القائم على اسس علمية. ولذلك، فبرغم الجهود المتواصلة في الشهور الاخيرة من قبل العلماء والمثقفين لاستبعاد اطروحات التكفير واضعافها، فما تزال هي الفكرة المهيمنة على الساحة السياسية. وفي هذا المجال يمكن استحضار الجهود الكبيرة التي بذلت في اجتماعات العلماء المسلمين في القاهرة وطهران وبيروت ودمشق والدوحة ومكة المكرمة بهدف احتواء الفتنة الطائفية. حضر هذه المؤتمرات كبار علماء المسلمين من كافة المذاهب، واصدروا بيانات وتوصيات قوية لاحتواء المشكلة والحفاظ على ما تبقى من وئام في الجبهة الاسلامية الداخلية. مع ذلك، تتواصل اساليب التفكيك والتمزيق وكأن شيئا من هذه المؤتمرات واللقاءات لم يكن، ويبقى صوت السلاح هو الفيصل. فمن المسؤول عن ذلك؟

ونظرا لتواصل الازمة، وشعور الجميع بالانعكاسات الخطيرة لها على واقع المسلمين في الحاضر والمستقبل، تتواصل الجهود بين المفكرين والعلماء لتثبيت أسس العلاقات في ما بين المسلمين. وهذه جهود مشكورة تستحق التقدير والتشجيع. مع ذلك تبدو الجهات المعنية بالجانب الديني أضف من ان تؤثر على مجريات الامور في الشارع، خصوصا عندما يكون السلاح سيد الموقف، وتتلاشى قيمة الانسان. وهنا يتبادر الى الذهن المزيد من التساؤلات حول المشكلة: أين ينتهي دور العلماء ويبدأ دور الساسة في مشروع الاحتواء والوئام؟ ومن الذي يصر على استهداف وحدة الامة في مكوناتها السياسية والدينية؟ هل هناك اختلاف كبير بين الخلاف الذي يبدو ظاهره سياسيا كما حدث بين حماس وفتح في فلسطين، والخلاف الطائفي الفاقع في شوارع بغداد، من حيث المنطلقات والدوائر التي تقف خلفه والآثار المترتبة عليه؟ ما دور الفقه في احتواء الخلاف السياسي؟ وما دور السياسة في احتواء الاختلاف الديني؟

السياسي والديني، عنوانان للأزمة، ولكل منهما ممثلوه ومنطقه واخلاقياته وآفاقه. فأين ينتهي الدين لتبدأ السياسة؟ هل كانت الاجابة على سؤال كهذا واضحة في اذهان رواد الصحوة الاسلامية الذين استنهضهم انتصار الثورة الاسلامية في ايران قبل قرابة العقود الثلاثة؟ ام ان ذلك النهوض كان ردة فعل ضرورية لم يسبقها تفكير واعداد يناسبان حجم المشروع الاسلامي الناهض؟ اولئك الرواد ذهب الكثيرون منهم الى ربهم، اما بالاستشهاد اعداما او تعذيبا، او استجابة للامر الالهي بالموت، فهل انتهى المشروع الاسلامي معهم، ام انه مستمر؟ يصعب القول بانتهاء مشروع تحتضنه امة عملاقة كأمة المسلمين، ولكن الحديث عن بقائه محوط بالتساؤلات والشكوك والمصاعب.

فما هي معالم هذا المشروع الذي يأتي بعد تجربة مريرة أريقت فيها الدماء وأزهقت الارواح؟ وهل من معالمه مضاجعة اعداء الامة؟ ام القتل على الهوية؟ ام تسليم شؤون الدين الى المراهقين والجهلة من غير العلماء والفقهاء؟ ام المهزومين امام الطغيان الامريكي ممن يصافحه ويسايره ويضاجعه؟ الى متى يسمح للمستبدين باستغلال الدين وتوجيهه لخدمة انظمة حكمهم، عندما ينصبون انفسهم حماة عن هذا المذهب او ذاك، ويذرفون دموع التماسيح ويلبسون اردية التصوف؟ وأخيرا فمن السذاجة بمكان مسايرة من يسعى للحفاظ على موقعه السياسي او الديني بأساليب التخدير والتضليل وتشويش المفاهيم، في الوقت الذي لا يحركه ضمير يتألم من سقوط ضحايا القائد السياسي والزعيم المذهبي. فكيف يسمح للأمة بان تنحر في الميدان المذهبي بأيدي أبنائها المغرر بهم من أعدائها؟

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

المرأة الاكثر تأثرا من الاستبداد في السعودية

نذير الماجد *

■ انضمت السعودية إلى أربع من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبع المعنية بحقوق الإنسان، منها اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أيلول من العام 2000م مع تسجيل تحفظها العام على بعض أحكامها كتلك التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما انضمت إلى اتفاقيات أقليمية في نفس المجال، لكن أوضاع حقوق الإنسان خاصةً قضايا المرأة ما زالت تعاني من صعوبات ومعوقات، فالسعودية هي البلد الوحيد الذي يفرض مزيدا من القيود على تنقلات المرأة ويمنعها من قيادة السيارات ويصادر حقها في مغادرة المنزل من دون محرم أو من دون إذن خطي من ولي أمرها، وفي الوقت الذي كان فيه الإصلاح العنوان العريض الذي تمكن من إشاعة تفاؤل نسبي في أوساط الشعب السعودي جاء القرار بحظر مشاركة النساء - تصويتا وترشيحا - في الإنتخابات البلدية الأخيرة التي جرت في العام 2005م مخلفا مزيدا من الخيبة والإحباط عند الرجال قبل النساء، وهذا مخالفٌ للاتفاقية المذكورة التي تضمن للمرأة الحق بالتصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، كما أن ذلك لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

بازاء هذا الصعوبات التي تواجه نهضة المرأة كان من الضروري قيام حركة نسوية مناضلة تنشط في المطالبة بإجراء التغييرات القانونية والقضائية اللازمة لوضع حد لهذا التمييز الفاحش والذي يكرس مزيدا من الإضطهاد المتسم بطابع ذكوري في مجتمع يتبنى فصلا عنصريا حديديا بين الجنسين، ومن أجل القضاء على مسببات الأزمات الاجتماعية والنفسية المتفاقمة في المجتمع السعودي، خصوصا كلما سادت في المجتمع نزعة متزمتة وصرامة حادة في المحافظة على العادات والتقاليد التي تحولت بفعل قدمها ورسوخها إلى أفكار مقدسة لا يمكن المساس بها.

في العام 1990م خرقت 45 امرأة من النخبة المتعلمة الحظر المفروض عليهن في قيادة السيارة عندما قدن سياراتهن إلى وسط مدينة الرياض، فاعتقلن على الفور. جاءت هذه الحادثة عقب التطورات الإقليمية الناجمة من غزو صدام حسين للكويت واستدعاء القوات الأجنبية إلى السعودية، الأمر الذي أشاع جوا من الإنفتاح وشجع بعض السعوديين على التعبير عن تطلعاتهم إلى حريات عامة وليبرالية أوسع. وبالرغم من فشل هذه التظاهرة النسوية في تحقيق هدفها وإلغاء هذا المنع التعسفي إلا أنها تمكنت من خلق مبادرة - وإن كانت يتيمة أو مبتورة - من مبادرات التحدي النسوي العلني في البلاد. ومنذ ذلك الحين لم تحدث أية محاولة جادة في هذا المجال، مما يكشف عن عدم وجود رغبة أو ارادة نسوية في سبيل تحقيق المطالب وفرض التغيير.

يبدو أن قيام أية حركة نسوية جادة لازال أمنية وحلما بعيد المنال، حيث لاتزال المرأة في مجتمعنا بعيدة كل البعد عن إدراك واقعها ومحاولة تغييره نحو الأفضل، وكل ما يشغل ذهنها هو أن تكون جزءا من المتاع كجارية وخاضعة لسلطة السيد الرجل سواء في الحيز العام أو الخاص، حيث نجد أغلب النساء تسعى فقط لتوفير كل مستلزمات الحياة والعيش الكريم والرفاه وما إلى ذلك، حتى أنك تجد أحداهن تلبس آخر التقليعات والموضات بشكل مستمر ودائم ولا يفوتها شيء أبدا من الأزياء الجديدة عالميا، فتكاد تظن أن زوجها يملك احد المحلات لتصميم الأزياء أو انها خبيرة ومتذوقة بكل أشكال الموضات والتقليعات الحديثة في كل العالم. وتجد عند كل واحدة منهن أحدث موديلات أجهزة النقال، فيبادرن بشراء الموديلات الجديدة فور توفرها في السوق، وكما تملك احداهن لاب توب متطور وحديث بكل التقنيات المتوافرة حتى هذه اللحظة، وتقضي كل واحدة من هؤلاء النسوة نزهتها برفقة السائق الخاص بالسيارة الحديثة الفارهة عالية المستوى التي أهداها إليها زوجها في آخر حفلة من حفلات عيد الميلاد!. أليست هذه الزوجة سعيدة للغاية؟

عند هذا الحد يظن بعض النساء أن حقهن قد توفر لهن بالكامل وأن حياتهن لا ينقصها شيء، وبذلك نحن امام واقعة تثبت أن المرأة في الحقيقة تفتقد تلك الثقافة الحقوقية التي تلهمها الوعي الكامل بحقوقها في الأسرة وفي المجتمع، ولسنا بحاجة إلى إثبات أن ذلك يشكل أزمة حقيقية تعيشها المرأة وتهدد كينونتها ووجودها الإنساني، فلا يضيرها - في ظل هذا الواقع - أن تكون محيدة اجتماعيا وسياسيا أو أن تكون أمية فكريا ومتخلفة ثقافيا وحضاريا.

ما زالت المرأة تفكر بعقلية الجارية، فهي تخضع تمام الخضوع لزوجها «السيد الرجل» شرط أن يوفر لها متطلبات الجارية المثالية وأن يغدق عليها كل مستلزمات الحياة ورفاهيتها وبعد ذلك لا يهم حتى وإن صادر كل حقوقها المتمثلة في استقلالها الإجتماعي والإقتصادي وكرامتها وإرادتها واختيارها، ثقافة الجارية هي التي تمنح المرأة بيتا فارها وسيعا وغرفة واسعة للطبخ وأحدث الأزياء والتقليعات ولكن كل هذا يجب أن يكون ضمن حدود سجنها الذهبي وزنزانتها الفسيحة، فلا يجوز لها الإختلاط مثلا حتى وإن كان ذلك في حدود المسموح به شرعا وعرفا، فهذا لا ينقص من سعادتها شيء. إلى هنا يقف الطموح عند الجارية. وهل هنالك أفضل من أن تكون أمرأة جارية عند سلطان!

أما المرأة «السيدة الحرة» فهي كيان مستقل بإزاء الرجل ولها كامل الحرية في كل المجالات، إنها إمرأة معاصرة حضاريا وناضجة فكريا وحاضرة بكل ثقلها الإنساني في الميادين الفكرية والأدبية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك. إنها جزء أساسي في سوق العمل وفي المشهد الثقافي ولها دورها المهم في القرار السياسي، فلم تعد عالة على أبيها ومن ثم على زوجها، ولم تعد رقما مهملا في القرارات الأسرية، الآن بيدها زمام المبادرة وتتساوى مع الرجل في المكانة والقدرة الإقتصادية، فبعد أن كانت مجرد كائن أنثوي يجلب العار والخطيئة ويتهدده شبح الطلاق ومن ثم التشرد أصبحت الآن إنسانا حرا مختارا يساهم في الإنتاج ويشترك في الإستهلاك تماما كالرجل. فإن - لا سمح الله - صادف أن هددها زوجها بالطلاق فهي لن تهتز أبدا أو تجزع أو تخشى الضياع والتشرد لأنها اليوم تنفق على نفسها بل وتساهم في الإنفاق الأسري مع زوجها. باختصار هي الآن بمثابة الند للند مع الرجل وليس في موقع التابع للمتبوع.

بات العنصر النسائي في مجتمعاتنا من العناصر الأكثر تأثرا ببيئة الإضطهاد السياسي والذي يؤدي بدوره للإضطهاد الذكوري، فالحيز الإجتماعي الذي يسوده القمع والاستبداد والقهر السلطوي والأحادية السياسية وتنعدم فيه المشاركة الشعبية والحريات العامة ينتج واقعا يتسم بالتسلط الذكوري العنيف، حيث أن الرجل الذي ينشأ في بيئة كهذه سيصبح إما معتدىً عليه أو معتديا، إما مقموعا أو قامعا، فيحاول استرجاع ذكوريته المفقودة والمهشمة عن طريق استعراض عضلاته، هو، هذه المرة في الحيز الخاص أي البيت! حيث ينتج من العنف الذكوري الرسمي عنف مضاد يمارسه الرجل الأعزل الذي يضيق على المرأة بحجة حمايتها. وكلما كان الواقع يتسم بالإستبداد السياسي أكثر كان الأكثر تعرضا وتأثرا به هم الأقليات والفئات المهمشة في المجتمع كالعنصر النسوي.

إن مجتمعا كهذا سيكون الأمن فيه هو الهاجس الأول والأخير، لذلك ستبقى المرأة محصورة في بوتقتها الخاصة بذريعة صون العرض من المخاطر المحدقة في المجتمع، فيجب أن تبقى في بيتها أو ضمن خمار سميك يغطي جسدها كما يعكس عبوديتها وخضوعها لسلطة «السيد» الرجل، هذا الهاجس الأمني نتج من خلفية هوس السلطات السياسية بالأمن وجعله - أي الأمن - الحل السحري الوحيد لكل المعضلات والأزمات المحدقة بالدولة والمجتمع. وكلما ضاقت الدائرة كلما اشتد القمع، فتضحي المرأة وسط حلقات من سلطات موغلة في الشمولية بدءاً من الدولة، مرورا بالمجتمع وسطوته الماثلة في التقاليد والعادات التي تستهدف بالدرجة الأولى مكانة المرأة وحريتها، وانتهاءً بالأسرة والتي يمارس فيها الرجل أقسى استبداد وأبشع شمولية.

كنت احدث احد الأصدقاء عن ضرورة حضور المرأة في كافة مجالات العمل باعتبارها نصف المجتمع، فأنتهرني بحدة وقال ماذا تريد المرأة غير أن تعيش برفاه وسعادة في كنف زوجها؟ إنها ستنعم بالأمن في داخل المنزل وليس في خارجه حيث تتهددها الأخطار من كل حدب وصوب والإختلاط المشين المرفوض عرفا وشرعا! إنني - والحديث لصاحبي - حريص عليها وعلى عفافها وصونها وأمنها إلى درجة أنني خصصت لها هاتفا خاصا لا يعرفه سوى الأهل والمقربات منها، أما الهاتف العام فلا يمكنها استخدامه!

هذه بعض الخلفيات والأسباب التي جعلت من قضية النهضة النسوية قضية شائكة ومستعصية والتي أدت لتفاقم واقعها المأساوي الماثل في قلة أو انعدام الفرص التنموية كالتعليم والتربية والقضاء والسياسة وغيرها من المجالات، حتى أصبحت نسبة القوى النسوية العاملة لا تتعدى 5 % من مجموع القوى العاملة في سوق العمل التي لا يزال يحتكر معظمها الرجل. ورغم أن قانون العمل الذي أقر في العام 2005م يسمح للمرأة بمزاولة جميع الأعمال إلا أنه يشترط أن تكون تلك الأعمال مناسبة لطبيعتها وهذا شكلٌ واضحٌ من أشكال التمييز إذ لا توجد أية قيود على الميادين التي يمكن أن يعمل بها الرجل من ناحية «طبيعته». كما يناقض ذلك الإتفاقية المذكورة التي تضمن «الحق في نفس فرص العمل، بما في ذلك تطبيق نفس معايير الاختيار في الأمور المتعلقة بالاستخدام» ومن شأن ذلك إبقاء الحظر على عمل المرأة في مجالات كالهندسة وغيرها، كما جاء في مذكرة بعثتها منظمة دولية لمراقبة حقوق الإنسان - هيومن رايش ووتش - للحكومة السعودية.

لقد تكرست سيكولوجيا الخنوع والخضوع في واقع المرأة حتى ألفت ذلك واعتادت عليه بل وأصبحت تستمتع به وتدافع عنه وتشارك في تكريسه. أصبحت المرأة في ظل هذا الواقع الإجتماعي كائنا يعاني من غيبوبة دائمة عن محيطه، غافلا عن حقوقه، عاجزا عن تحقيق أدنى تغيير ايجابي تقدمي يعيد لها دورها المصادر وكرامتها المهدورة.

إن أية نهضة نسوية لا يمكن أن تحدث دون توفر رغبة جادة واصرار حقيقي من قبل المرأة المعنية بالدرجة الأولى في تحقيقها وبلورتها، لأن الحرية الحقيقية لا تعطى من فوق، ولكن تكتسب بجهد متواصل.

* كاتب من السعودية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 - 0208 (6 خطوط) -
فاكس: 8902 741 - 0208 أو 7637 748 - 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل - الدور الاول - شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع - الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف - فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: *alquds@alquds.co.uk* * *Internet*: *www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN